الوساطة والمحسوبية
والاستثناء

الوساطة هي التوسط بين اثنين طالب ومطلوب منه، أو ذي حاجة ومن عنده الحاجة ؛ والمتوسط يسمى وسيطاً وواسطة ، وقد رُزِقَ لفظ الواسطة هذا أكبر حظ من الذيوع والانتشار، فقلما يدور حديث حول قضاء المصالح والوظائف والأعمال في دواوين الحكومة بدون أن يجري لفظ الواسطة على الألسنة يراد به أحياناً الوسيط وأحياناً الوساطة، كأن يقال : لا بدَّ من الواسطة : ابحث لك عن واسطة : لا يقضى أمر إلاَّ بواسطة : الدلالة على الواسطة : ونحو ذلك . والمفهوم من معنى الوساطة أنها تكون بين ثلاثة طالب ومطلوب منه ووسيط بينهما ، والمفهوم من معناها كذلك أن يكون للوسيط دالَّة على من بيده الحاجة أو له عليه سلطان ، وأنه يستطيع بهذه الدالة أو بهذا السلطان أنْ يضطرَّ من بيده الحاجة إلى أن يتخلى عن إرادته وعزمه ويخضع لارادة الوسيط وعزمه فيحقق رغبة الطالب .

والمحسوبية في العرف علاقة بين اثنين أحدهما محسوب ويكون صغيراً قدراً ، والآخر محسوب عليه ويكون كبيراً قدراً ، أما هذه العلاقة فهي قرابة أو مصاهرة أو صداقة أو خدمات يؤديها المحسوب للمحسوب عليه ، وهذه العلاقة تقتضي أن يتخلى المحسوب عليه للمحسوب عن إرادته وعزمه ويخضع لارادة المحسوب وعزمه بدون وسيط بينهم .

فالوساطة والمحسوبية يجتمعان في أنَّ كلاً منهما يضطرُّ من بيده الامر أن يتخلى عن إرادته وعزمه ويخضع لارادة غيره وعزمه ، ويفترقان في أنَّ الوساطة فيها وسيط وأن المحسوبية لا وسيط فيها ، والأصل فيهما مخالفة الحق والعدل .

والاستثناء في العرف هو مخالفة القوانين والقواعد في شؤون الدولة العامة كالتوظيف والترقيات والعلاوات والتنقلات وتوزيع الاعمال ونحو ذلك ، وهو في ذاته حسن وضرورة لابدَّ منها لأن القوانين والقواعد العامة ناقصة إذ لا يمكن أن تشمل كل المستحقين فهو مكمِّل لنقصها . وإنما يذمُّ الاستثناء إذا كان نتيجة للمحسوبية أو الوساطة ومخالفاً للحق والعدل .

ونحن — معاشر المصريين — لا نكاد نعول في جلب المصالح ودفع المضار إلاَّ على الوساطة والمحسوبية. فالولد خير يأبى والده أن يوافقه على ما يريد لاعتماده على مكانة عنده

وهي من المحسوبية ويلح ، فان لم ينجح عمد الى الوسيلة الثانية وهي الوساطة ، فيبحث له عن واسطة من الأسرة أو من غيرها حتى يضطر الوالد الى الموافقة . وكذلك جميع آحاد الأسرة الأقربين والأبعدين . والمرءوس حين يأبى رئيسه أن يوافقه على ما يطلب ولم يكن له عليه محسوبية يسارع الى البحث عن واسطة له دالة على الرئيس أو له عليه سلطان ، فيضطره الى الموافقة. وكذلك كل الناس فالزراع والصناع مع أصحاب المزارع والمصانع والمشتري مع البائع والمستأجر مع المالك والجمهور مع الحكام وغيرهم إذا أراد أحد من أحد شيئاً لا يوافق عليه المطلوب منه، ولم يكن للطالب على المطلوب منه محسوبية لجأ الطالب الى الوساطة فيقضى الأمر

هذا شأننا يدرج عليه أطفالنا ويراهن عليه كبارنا في حياتنا المنزلية والاجتماعية منذ مئات السنين، للآن حتى صار عقيدة راسخة وخلقاً ثابتاً فينا لا يكاد مصري يسلم منه ، فان أبى الانسان أبي النفس أن يستغل المحسوبية أو أن يستعين بواسطة على قضاء ما يريد لا يسلم من أن يرغمه غيره ارغاماً على أن يتوسط له في أمر أو أن ينزل على ارادة وسيط إن كان ممن بيدهم الامور . انها خلة عامة ، فقلما تجد من لا يفكر في محسوبية أو في وساطة .

وحاجات الخلتان المحسوبية والوساطة من مستلزمات القرابة والصداقة والمصاهرة والصليحة. فاذا رزق انسان جاهاً أو سلطاناً كان عليه أن يفكر فيمن حوله من الأقرباء والاصدقاء والأصهار وذوي الخدمات ممن يعلقون عليه الآمال ، والويل كل الويل له اذا تخلى عن واحد منهم فلم يؤثره بخير لا يستحقه الا لانه قريب أو صديق أو صهر أو ذو خدمات ، والويل كل الويل لكل واحد من هؤلاء إذا لم يتوسط لدى من رزق هذا الجاه او السلطان لمن يطمع في وساطته عنده .

وان من مستلزمات هاتين الخلتين الذميمتين المحسوبية والوساطة في الأصل انحياز المطالب الشاقة للحق والعدل . وإذ كان الجمهور المصري يدين بهما فقد أصبح من بيده حق من حقوق الناس لا يرده لاصحابه إلا بواحدة منهما بالمحسوبية أو بالوساطة. فكثيراً ما تبقى الحقوق معطلة حتى تنجزها المحسوبية أو الوساطة ، وبذلك أصبحت المحسوبية والوساطة وسيلتين لقضاء المصالح ما كان منها باطلاً وما كان منها حقاً .

وإنا لندفع عن هاتين الخلتين الذميمتين فحشاً فادحاً لانهما شر معاول الهدم للنظام الاجتماعي وأقساها ، إنها تستل بناءه حجراً فحجراً ، حتى تأتي عليه من القواعد بما تجني على الطالب والمطلوب منه والوسيط وعلى الامة .

فأما المطلوب منه فانه يضطر الى أن يتخلى عن ارادته وعزمه ويخضع لارادة غيره وعزمه فينقض اليوم ما أبرمه أمس ، أو يبرم اليوم ما نقضه أمس ، ويغير ما عقد عليه النية وأضمر عليه

من قول أو عمل، فان كان ما رجع عنه هو الباطل وما رجع اليه هو الحق، فهو مذموم لأنه لم يتحر الحق والعدل في أعماله حتى جاءه المحسوب أو الوسيط فرده الى الصواب، وإن كان ما رجع عنه هو الحق وما رجع اليه هو الباطل فهو أدهى لأنه قوض بيديه وهو عالم عامد أركان الحق والعدل وأقام على أنقاضها صروح الظلم والباطل وآثر ارضاء المحسوب أو الوسيط طمعاً في خير يرجوه أو اتقاء لشر يخشاه على ارضاء ضميره

وقد يتفاقم شر المحسوبية والوساطة فيضطر بعض القابضين على أزمة المصالح العامة الى ان ينظروا الى هذه المصالح بمنظارين أحدهما يرون به الناحية العامة التي يجب أن يقصدوها والآخر الناحية الخاصة وما قد يكون فيها من ارضاء هذا أو اغضاب ذاك، وما قد يكون في هذا أو ذاك من خير يرتجى، أو شر يتقى، فيؤثرون من تلقاء أنفسهم المصالح الخاصة على المصالح العامة ويصبح هذا دأبهم وفي هذا وحده شر الأضرار نصيب المطلوب منه أولاً والأمة ثانياً.

وأما الوسيط فقد يضطر الى الكذب والخديعة والملق والنفاق ويقف مواقف المذلة والهوان، وقد يمتلىء غروراً ويضري على الاستخفاف بالمصالح العامة وإيثار المصالح الخاصة عليها

وأما الطالب فان كلاً من المحسوبية والوساطة تميت في نفسه خير الخلال وهي الاعتزاز بالنفس والثقة بها والاعتماد عليها دون غيرها في جلب المصالح ودفع المضار، ومن راض نفسه على احداهما باء بالخسران المبين، لأنه ينصرف عن خير وسائل التقدم والرفعة في هذه الحياة الدنيا، وهي الجدُّ والاجتهاد وتوخي أمثل الطرق للنجاح.

وفيما يصيب هؤلاء الثلاثة من أذى، أذًى أبلغ للأمة مما يتضافرون عليه من هدم الحق والعدل وهما أساس الملك، ومما يجنون على أنفسهم من آثار المحسوبية والوساطة السيئة وهم أعضاء في جسم الامة، والجسم اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، فعليهم وعلى الأمة معهم يقع وزر هاتين الخلتين الذميمتين المحسوبية والوساطة وما ينشأ عنهما من استثناء وغيره، لأنهما من الخلات المتأصلة فيها، والأمراض الوبيلة الفتاكة بها، وهي غافلة عنهما لا تفكر في أسبابهما وفي القضاء على هذه الأسباب. واذا تحمّل من بيده الأمر اذا خالف الحق والعدل مُكرَهاً تحت تأثير الوساطة نصيباً من الوزر، فان الوسيط اذا ألحّ وأصرّ يحمل نصيبين، وصاحب الحاجة إذا كان في غنىً يحمل ثلاثة، والأمة تحمل ستة أنصبة تعدل أنصبة الثلاثة.

أما أسباب تفشي هاتين الخلتين الذميمتين فينا فيمكن اجمالها في ثلاثة:

السبب الأول — الحكم الفردي المطلق الظالم: فالحاكم المطلق الظالم يستأثر بكل خير في

البلاد ولا يختص بما عنده منه الا المقربين ذوي المحسوبية ومن يتخذ من هؤلاء المقربين ومن غيرهم من وسطاء . وهذا من شأنه أن يحمل الناس على الذل والخضوع لمن بيده السلطان لتكون لهم عليه محسوبية ومن لا يُوفق لهذه المحسوبية يلجأ الى الوساطة .

وقد قضت مصر التسعة القرون الطوال تحت هذا الحكم الفردي المطلق الظالم في أكثر عهوده ، وأقرب هذه العهود من عصرنا الحاضر العهد التركي الذي دام خمسة قرون ونحو نصف قرن . ثم عصر الاحتلال البريطاني، فأي بيئة أخصب من هذه البيئة، وأي ظرف أصلح من هذا الظرف، لاتماش هاتين الخلتين المحسوبية والوساطة اللتين يُنال بكل منهما ما عند الحاكم الفردي الظالم من خير ويتقى بكل منهما ما يخشى منه من شر .

وقد عاش أجدادنا العرب كسائر الأمم القديمة بالحكومة الفردية المستبدة الظالمة . وكان آحاد الأمة لا يعوّلون في جلب الخير لأنفسهم وفي دفع الشر عنها الا على الزلفى والمحسوبية عند أمرائهم وعظمائهم ممن بيدهم نفعهم وضرهم من البشر، أو على التوسط بمن هم أعلى منهم حرمة ومنزلة عند هؤلاء الأمراء والعظماء ، فأي ظرف أصلح من هذا الظرف ، وأي بيئة أخصب من هذه البيئة لاتماش هاتين الخلتين الذميمتين المحسوبية والوساطة في أجدادنا العرب

وقد تجاوز أجدادنا الفراعنة مراتب السيادة الانسانية الى مرتبة السيادة الالهية فكان كل فرعون ملكاً وإلهاً معاً بيده ملكوت السموات والأرض وحياة الناس في الأولى والآخرة . لايتحرك مصري حركة ولا يسكن سكنة إلا اذا طلب المعونة من فرعونه، ملكه وإلهه معاً . بالزلفى والمحسوبية إن كان ممن يستحقها أو بوساطة واسطة من هؤلاء المقربين المحسوبين وهم الكهنة فأي ظرف أصلح من هذا الظرف ، وأي بيئة أخصب من هذه البيئة لاتماش هاتين الخلتين الذميمتين المحسوبية والوساطة في أجدادنا الفراعنة .

فنحن — معاشر المصريين — في ماضينا القريب وفي ماضينا البعيد ، من ناحيتي أجدادنا العرب وأجدادنا الفراعنة، عشنا عيشة ملائمة كل الملاءمة لاتماش خلتي المحسوبية والوساطة الذميمتين كل الاتماش .

السبب الثاني — فساد التربية فساداً عاماً شاملاً :

فأما التربية العقلية فقد تُرك العامة وهم سواد الأمة الأعظم في جهالة جهلاء وضلالة عمياء لا يعرفون القراءة والكتابة ولا يعرفون ألزم ما يلزم من الحقائق العلمية التي تكتنفهم آثارها وتقوم عليها أعمالهم، ولا من الحقوق والواجبات الوطنية فانقطعت صلتهم بالحياة انقطاعاً تاماً وانبعثوا في ميادين البدع والخرافات والأوهام والضلالات الواسعة انبعاث الحُمر الضالة يلجؤون في أتفه الأشياء وفي أشد المحن الى من يتوسمون فيه النفع والضر

لا من الأحياء فحسب ، بل من الأموات متخذين عندهم الزلفى والمحسوبية أو الوساطة . ولعلَّ ذلك من آثار وثنية أجدادنا العرب والفراعنة .

وأما التربية الجسدية فلا وزن لها ولا رعاية وإن سواد المصريين الأعظم لهي معيشة ضنك غذاءً ولباساً وفراشاً وغطاءً وما كن ونظاماً ، وهم من ذلك في ضعف جسدي شديد وفي أمراض فتاكة . وحسبنا أن الفحص الطبي للتجنيد أثبت أن تسعين في المائة من المرشحين للتجنيد لا يصلون للجندية لضعف أجسامهم وضعف الجسم من شأنه مع ذلك أن يضعف النفس والعقل ويعوق الضعيف عن الكسب ويضطره الى الاستعانة بغيره بالزلفى والمحسوبية أو بالوساطة لأجل أن يعيش .

وأما التربية الخلقية فليست أحسن حظاً من أختيها بل هي أسوأ منهما لاهمالها وللعوامل التي تهدم بنيانها كالشهوات التي ركّبت فينا فهي تدفعنا الى ما يرضيها ، وقد يكون محظوراً ، ولما يكتنفنا من مغريات ومفسدات ، ولما لاضمحلال الاجسام وانحطاط من تأثير سيء في الاخلاق ، وأبرز ما في أخلاقنا من عيوب الاتكال . إننا أمة لا تعرف معنىً ولا سبيلاً الى التربية الاستقلالية فكلُّنا عامة وخاصة ، إلاّ من عصم الله ، إتكاليون نعتمد في حياتنا على غيرنا لا على أنفسنا ، وهذا الاتكال أكبر باعث على التماس الزلفى والمحسوبية والوساطة ولعله أثر من آثار الوثنية وسوء فهم التوكل في الشريعة الاسلامية .

والسبب الثالث — هو الفقر : والفقر لا يكون إلاّ عن عجز عن الكسب إما لضعف الجسم وإما لضعف العقل . والعجز عن الكسب يدفع الانسان دفعاً الى الاستعانة بغيره والاستعانة تضطره الى الزلفى والمحسوبية والى التماس الوساطة .

من ذلك يتضح أن المحسوبية والوساطة وما ينشأ عنهما من إيثار من لا يستحق على من يستحق واختصاصه بالخير دونه مرضان قديمان متأصلان في الأمة المصرية تأصلاً عميقاً وأن لهما أسباباً ثلاثة قوية كل القوة ، وهي الحكم الفردي الاستبدادي الجائر ، وسوء التربية بضروبها الثلاثة ، والفقر .

أما القضاء على هذه الأسباب فيكون بالوسائل الآتية :

الوسيلة الأولى : نشر التعليم وتعميمه بين الشعب كله بأكبر قسط منه ممكن ، فان التعليم كفيل بأن يوقظ ما في أبناء الشعب من ذكاء ومواهب عقلية كامنة ويقوي مداركهم وينير بصائرهم ويعينهم على ترقية أعمالهم ومستوى معيشتهم وفي نشر التعليم وتعميمه معونٌ على القضاء على الفقر والمرض .

الوسيلة الثانية : نشر الصناعة وتعميمها وإن لنا في ميدان الصناعات لمجالاً واسعاً كل

السعة، فالصناعة خير الوسائل لتربية الأمم لأنها تحيي روح الكدّ والعمل والنظام والتعاون والاعتماد على النفس والصبر واحتمال المتاعب والاحتيال لحل المشكلات والدقة والذوق السليم والتفكير وغير ذلك من جميل الصفات ، وهي فوق ذلك كله ترفع السواد الأعظم من الشعب من هوة الفقر التي أنقته فيها الزراعة .

الوسيلة الثالثة: رفع الأجور والأخذ بنظام التأمين الاجتماعي وكفالة أبناء غير القادرين من الشعب بإطعامهم وكسوتهم وتعليمهم .

الوسيلة الرابعة : إبقاء الحكم الجمعي المقيّد وهو الحكم الدستوري القائم الآن مع اصلاحه بتحريره من سيئاته، فإن أخلاقنا وعاداتنا وتقاليدنا طغت عليه فكادت تجعله حكماً فرديًّا في ثوب جمعيّ ، وحكماً مطلقاً في ثوب مقيّد، وهذا الاصلاح لازم لذاته ولأن القوانين التي يضعها ويقرها المجلسان لا تعتبر جزءاً من الشريعة الإسلامية واجب الطاعة إلا إذا روعي في تكوين المجلسين ثلاثة أمور خطيرة . الأمر الأول: حرية الناخب حرية تامة وهو لا يستطيع أن يملك هذه الحرية إلا بالحكومة العادلة وبتحرره هو من الفقر والضعف الجسدي والنفسي وبتعلمه القراءة والكتابة ونصيباً محموداً من الثقافة يساوي التعليمين الأولي والابتدائي وشيئاً من الثانوي بدون لغة أجنبية . الأمر الثاني: حرية النائب وهو لا يمكن أن يملكها هو الآخر كاملة الا بقدر محدود من الثقافة وبقيام الأحزاب وهي عماد الحياة الدستورية على المبادىء لا على الأشخاص، وباستقرار المجلسين وعدم تعرضهما للحل الا بعضي المدة القانونية وبكف الناخبين وغيرهم إذا تعلموا واغتنوا عن ضغطهم على النواب بالطلبات التي تضطرهم الى استجداء الهيئة التنفيذية التي يراقبونها ويوجهونها . الأمر الثالث: أن يكون في كلٍّ من المجلسين فريق من علماء الاسلام العاملين الذين يعرفون الشريعة الاسلامية حق المعرفة ويعملون بها أصدق العمل ليبصروا المجلسين بما قد يخفى عليهما من أحكامها ليتمشى التشريع فيهما على سننها ويصير المجلسان بهذين الفريقين هم أولي الأمر المقصودين بقوله تعالى « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » ويجب على المسلمين طاعتهم فيما يشرعون .

ولعلك تقدر بعد ذلك كله خطورة المحسوبية والوساطة وخطورة أسبابها ووسائل علاجها [1].

عبد الله أمين

(١) وهذا الفصل مقتبس من مجلة المنار التي حبها الله وأستاذي السيد الامام محمد رشيد رضا